

Distr.: General
21 March 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثانية والثلاثون

فيينا، 22-26 أيار/مايو 2023

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها

في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد

تقرير الأمين العام

ملخص

يقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة التعاون الدولي والمساعدة التقنية التي نفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بجميع صورها وأشكالها، بما في ذلك الأشكال الجديدة والمستجدة، والفساد.

أولاً - مقدمة

- 1- أُعد هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 339/2022 الذي وافق فيه المجلس على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.
- 2- ويقدم التقرير معلومات عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) فيما يتعلق بالبند 6، البندين الفرعيين (أ) و(ب)، من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين للجنة. وهو يتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المكتب والمساعدة التي قدمها إلى الدول الأعضاء بناءً على طلبها بين شباط/فبراير 2022 وشباط/فبراير 2023 بهدف كبح الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها أشكال الجريمة الجديدة والمستجدة، والفساد.

* E/CN.15/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - الجريمة المنظمة عبر الوطنية

ألف - العمليات الحكومية الدولية

1- مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

- 3- عقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية دورته الحادية عشرة في فيينا من 17 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وأسفرت الدورة عن اعتماد قرارات بشأن التعاون الدولي والمساعدة التقنية والأسلحة النارية والاتجار بالأشخاص والاتجار بالممتلكات الثقافية، وبشأن نتائج المناقشة المواضيعية المشتركة لفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية والفريق العامل المعني بالتعاون الدولي بشأن تطبيق الاتفاقية من أجل منع ومكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تضر بالبيئة.
- 4- وحضر الدورة أكثر من 1 500 مشارك من أكثر من 120 دولة طرفاً ونحو 200 منظمة غير حكومية. ونُظِّم أكثر من 60 حدثاً جانبياً غطت طائفة واسعة من المواضيع المتصلة بالاتفاقية وبروتوكولاتها.

2- الأفرقة العاملة التابعة لمؤتمر الأطراف

- 5- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص والفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين اجتماعاً واحداً لكل فريق.
- 6- كما عقد الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي وفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية اجتماعاً واحداً لكل منهما، إلى جانب مناقشة مواضيعية مشتركة في 24 أيار/مايو 2022 بشأن تطبيق اتفاقية الجريمة المنظمة من أجل منع ومكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تضر بالبيئة.

3- آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

- 7- قدم المكتب مساعدة تقنية وموضوعية إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بمشاركتها في آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.
- 8- ودعم المكتب أيضاً إطلاق المجموعة الثالثة والأخيرة من الاستعراضات القطرية في مرحلة الاستعراض الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وهي الاستعراضات المتعلقة بالمجموعة المواضيعية المتعلقة بأحكام التجريم والولاية القضائية، من خلال تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك إعداد الاستعراضات في النموذج الآمن لبوابة إدارة المعارف للموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")، المعروف باسم "RevMod"، وهي المنصة الإلكترونية للاستعراضات القطرية⁽¹⁾، ومن خلال تيسير المشاورات والاجتماعات الأولية بين المستعرضين. ونتيجة لذلك، بدأت 189 دولة طرفاً المرحلة الأولى من استعراضاتها القطرية.
- 9- وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت الأمانة قد تلقت ترشيحات لجهات اتصال من 161 طرفاً من أصل 189 طرفاً. وعقب ترشيح 159 جهة اتصال فيما يخص المجموعتين الأوليين من الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض، أُحرز تقدم فيما يخص 21 استعراضاً قُطرياً (من أصل 125 استعراضاً ضمن هاتين

(1) مصطلح "الاستعراضات القطرية" مستخدم بمعناه حسب إجراءات وقواعد تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها (قرار المؤتمر 1/9، المرفق).

المجموعتين). وكانت هذه الاستعراضات في مرحلة التعليقات الخطية، حيث قُدمت الردود على استبيان التقييم الذاتي إلى المستعرضين.

10- وفيما يخص المجموعة الثالثة من الاستعراضات، عُيِّنت جميع جهات الاتصال فيما يخص 25 استعراضا من أصل 64 استعراضا. وفي وقت إعداد التقرير، كان المكتب يستعد لتيسير عقد اجتماعات تشاورية أولية فيما بين جهات الاتصال تلك. وهكذا، تقدم التنفيذ لدى 11 في المائة من جميع الاستعراضات القطرية منذ إطلاق عملية الاستعراض في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

11- ويسر المكتب، كجزء من الجهود التي يبذلها لدعم الأطراف في الاتفاقية في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بعملية الاستعراض، تنظيم 28 اجتماعا تشاوريا أوليا، إضافة إلى ما مجموعه 68 جلسة تدريبية وإعلامية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وباللغة البرتغالية، لفائدة ما مجموعه 1 070 مسؤولا (من بينهم أكثر من 360 امرأة) من 148 دولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

12- وبغية دعم جهات الاتصال والخبراء الحكوميين في الاضطلاع بمسؤولياتهم، استحدث المكتب عددا من الأدوات، بما في ذلك [تجميع للوثائق الأساسية](#) يوفر معلومات عن إطار عملية الاستعراض، وأتاح بعض تلك الأدوات بلغات مختلفة، مثل [نميطة التعلم الإلكتروني](#) التي يحدد المستخدم وتيرتها على "RevMod".

13- وقام المكتب بإعداد وإطلاق قسم [الموجزات القطرية](#) على [صفحة شبكية](#) مخصصة، وهو يتضمن معلومات عن مشاركة الدول في عملية الاستعراض. وواصلت الأمانة تطوير بوابة "RevMod" بهدف تحسين تجربة المستخدمين. وحتى كانون الثاني/يناير 2023، كان هناك 1 035 مستخدما من 140 بلدا مسجلين في نظام "RevMod".

14- وفي عام 2022، قدم المكتب الخدمات اللازمة للسلسلة الأولى من الحوارات البناءة لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في عملية الاستعراض. وعُقدت الحوارات البناءة، التي أعقبت اجتماعات الفريقين العاملين، في شكل جمع بين الحضور الشخصي والحضور عبر الإنترنت، وحضرها أكثر من 200 من أصحاب المصلحة غير الحكوميين، الذين تلقوا تدريباً على المشاركة في العملية على صعيدي الاستعراضين القطري والمواضيعي.

15- ومنذ إنشاء البرنامج العالمي لدعم الآلية، ورد ما مجموعه نحو 4 491 346 دولارا من التبرعات. وإضافة إلى ذلك، قدمت دولتان طرفان تبرعات عينية.

4- اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية

16- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة المخصصة (المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 247/74 المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2019) دورة لمدة يوم واحد بشأن المسائل التنظيمية، وأربع دورات تفاوضية، ولدعم عمل الدول الأعضاء، ثلاث مشاورات فيما بين الدورات مع أصحاب مصلحة متعددين.

باء - تشجيع الانضمام إلى اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها

17- حتى 20 شباط/فبراير 2023، بلغ عدد الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة 191 طرفا، والأطراف في بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال 181 طرفا، والأطراف في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو 151 طرفا، والأطراف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة 122 طرفا.

- 18- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت بوتان إلى الاتفاقية؛ وانضمت أندورا وباكستان وبوتان إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص؛ وانضمت تشاد إلى بروتوكول تهريب المهاجرين؛ وصدقت لكسمبرغ على بروتوكول الأسلحة النارية.
- 19- وعمل المكتب مع غير الأطراف على تعزيز الانضمام العالمي إلى اتفاقية الجريمة المنظمة، وقدم المساعدة السابقة للانضمام إلى بوتان والصومال وجنوب السودان وبابوا غينيا الجديدة.
- 20- ودعما للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الانضمام إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين، ساعد المكتب في وضع تشريعات وسياسات داخلية جديدة و/أو تنقيح التشريعات والسياسات الداخلية القائمة بشأن الاتجار بالأشخاص في الأردن وأوغندا وبربادوس وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وتركمانستان والجمهورية الدومينيكية والسنغال والصومال وقيرغيزستان وكازاخستان وكينيا ولبنان وليبيا. وإضافة إلى ذلك، قُدم الدعم إلى الصومال وقيرغيزستان وملاوي في وضع تشريعات جديدة و/أو تنقيح تشريعاتها القائمة لمكافحة تهريب المهاجرين.

جيم - تعزيز تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها، مع التركيز على تعزيز التعاون الدولي

1- اتفاقية الجريمة المنظمة

- 21- في عام 2022، واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تطوير بوابة إدارة المعارف "شيرلوك" ونشر المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وحتى كانون الثاني/يناير 2023، كانت بوابة "شيرلوك" تتضمن 3 376 قضية تتعلق بالجريمة المنظمة من 139 دولة وأكثر من 11 900 تشريع من 197 دولة، من بينها الدولتان المراقبتان الدائمات لدى الأمم المتحدة (دولة فلسطين والكرسي الرسولي) ودولتان لهما ارتباط حر مع نيوزيلندا (جزر كوك ونيوي).
- 22- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد مستخدمي بوابة "شيرلوك" 287 662 مستخدماً. وكانت الدول العشر ذات العدد الأكبر من مستخدمي البوابة، مرتبة تنازلياً، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الفلبين، إكوادور، الهند، النمسا، الأرجنتين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، كندا، أستراليا، الصين.
- 23- وفي عام 2022، أضيفت قاعدة بيانات جديدة حول التعليم إلى بوابة "شيرلوك"، تستضيف نماذج تدريبية ومواد أخرى ذات صلة لدعم معلمي المستوى الجامعي في تدريس الموضوعات المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب.
- 24- وفي عام 2022 أيضاً، ساعد المكتب الدول، من خلال برنامجه العالمي لتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة: من النظرية إلى الممارسة، على وضع استراتيجيات شاملة لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها. وعلى الصعيد الإقليمي، تدرب أكثر من 260 من أصحاب المصلحة الرئيسيين من 45 بلداً، وكذلك ممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، على استخدام "مجموعة الأدوات الخاصة باستراتيجية الجريمة المنظمة من أجل وضع استراتيجيات ذات أثر كبير" (Organized Crime Strategy Toolkit for Developing High-Impact Strategies). وساعد المكتب إكوادور والبوسنة والهرسك وجامايكا والجبل الأسود وشميلي وموزامبيق، وكذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على وضع استراتيجيات أو سياسات لمكافحة الجريمة المنظمة.

- 25- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر المكتب ورقتي مناقشة، الأولى بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعنوانها *The United Nations*

والثانية *Convention against Transnational Organized Crime and International Human Rights Law*، بشأن الجريمة المنظمة ونوع الجنس: مسائل متعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعنوانها *Organized Crime and Gender: Issues Relating to the United Nations Convention against Transnational Organized Crime*، إلى جانب دليلين للممارسات التشريعية الجيدة، أحدهما بشأن مكافحة الاتجار بالنفايات، والآخر بشأن التصدي للتعدين والاتجار بالفلزات والمعادن بصورة غير مشروعة.

- 26- وعُقدَ مؤتمر رفيع المستوى للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط حول موضوع "اتفاقية باليرمو: مستقبل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" في نابولي، إيطاليا، يومي 20 و21 حزيران/يونيه 2022، نظّمته الجمعية في شراكة مع حكومة كامبانيا الإقليمية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومؤسسة فيتوريو أوكورسيو. ووجّه انتباه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة في دورته الحادية عشرة إلى الإعلان الذي اعتمدته المؤتمر.
- 27- وفي كانون الثاني/يناير 2023، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حلقة دراسية عبر الإنترنت لفائدة 400 مسؤول إكوادوري - معظمهم من القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع - بشأن استخدام اتفاقية الجريمة المنظمة لدعم التعاون الدولي في المسائل الجنائية. ونُظّم النشاط بالاشتراك مع المجلس القضائي في إكوادور.
- 28- وقدم المكتب الدعم إلى حلقة عمل تدريبية لفائدة مسؤولين صوماليين بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين. ونظم حلقة العمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وعُقدت في نيروبي في الفترة من 6 إلى 9 شباط/فبراير 2023.

2- بروتوكول منع وقع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال

- 29- وُثّر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برامجه العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التدريب لما يزيد عن 2 811 شخصا من العاملين في مجال العدالة الجنائية والموظفين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم 1 226 امرأة، من أكثر من 56 بلدا في عام 2022. وقدم المكتب الدعم إلى 14 بلدا في وضع تشريعاتها ومواءمتها مع بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين وغيرهما من المعايير الدولية ذات الصلة.
- 30- وفي عام 2022، وفي إطار مبادرة المكتب الإقليمية لتحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة (TRACK4TIP)، أُجري 63 تحقيقا في الاتجار بالأشخاص، وأنقذ 493 ضحية، بمن فيهم 138 امرأة، وألقي القبض على 40 مشتبه بهم من قبل ممارسين شاركوا في أنشطة مختلفة في إطار المبادرة. وإضافةً إلى ذلك، نظم المكتب اجتماعين ثنائيين بين إكوادور وبيرو، وقدم المشورة التقنية من أجل إقامة تعاون قضائي بين البلدين.
- 31- وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، الدعم للمحادثات الثنائية بين كولومبيا والجمهورية الدومينيكية بشأن قضية كاتليا، التي تتعلق بشبكة إجرامية ضالعة في الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي. وخلال الاجتماع، تبادلت الجمهورية الدومينيكية معلومات حول عملية كاتليا، التي أسفرت عن اعتقال 15 شخصا وإنقاذ 82 ضحية.
- 32- ونظم المكتب اجتماعا مع الأمانة العامة للإنتربول لتعزيز مشاركة أوزبكستان النشطة في التعاون الشرطي الدولي. وأتاح الاجتماع إجراء مناقشات وتبادل المعلومات بشأن التعاون المحتمل بين سلطات إنفاذ القانون الأوزبكية والإنتربول، وأسفر عن اتفاق تعاون يهدف إلى تيسير الأنشطة العملية المتصلة بحالات الاتجار بالأشخاص.
- 33- وفي عام 2022، ساهم أكثر من 450 خبيرا في مكافحة الاتجار من 22 بلدا في إعداد تقرير جديد للمكتب عن الاستغلال والإيذاء: حجم ونطاق الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا، بعنوان *Exploitation*

دراسة الأسباب الجذرية للاتجار بالأشخاص، وملامح الضحايا والجناة، وأساليب الاستدراج التي يستخدمها المتجرون في جنوب شرق أوروبا.

34- وفي عام 2022، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة Know Trafficking and Smuggling وهو مركز متخصص لتبادل المعرفة وتخزينها وإنتاجها من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. والمركز وظائف مختلفة، مثل إدارة شبكات الممارسين، وبناء القدرات، والتعاون الرقمي والعمليات من خلال تبادل المعلومات بهدف رصد أنشطة المكتب وتقييمها. واستخدم المكتب المركز لإنشاء شبكات للتوجيه الإلكتروني عن بعد للممارسين في بلدان الجنوب.

35- وفي عام 2022، أصدر المكتب النسخة الإسبانية من منشور يتناول آثار جائحة كوفيد-19 على الاتجار بالأشخاص وتدبير التصدي للتحديات: دراسة عالمية للأدلة المستجدة، وعنوانه *The Effects of the COVID-19 Pandemic on Trafficking in Persons and Responses to the Challenges: A Global Study of Emerging Evidence*، والنسخ الإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية من الخلاصة الوافية للمنشور.

36- وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وفي إطار مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما في آسيا والشرق الأوسط، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، أطلق المكتب مجموعة أدوات بشأن التحقيق في الاتجار بالأشخاص من أجل نزع الأعضاء وملاحقة مرتكبيه، تسمى *Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal*، بهدف تشجيع التحقيقات الاستباقية في هذا النوع من الاتجار.

3- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

37- في أيار/مايو 2022، شارك المكتب في المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية في نيويورك، الذي جمع بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مما أسفر عن 215 تعهداً سياساتياً ومالياً، بما في ذلك تعهدات بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وفي المنتدى، اشترك المكتب، بوصفه عضواً في اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، في قيادة مناقشة مائدة مستديرة مع المنظمة الدولية للهجرة. وأدى هذا الحدث إلى إنشاء منصة للتعاون فيما بين الوكالات تركز على مكافحة تهريب المهاجرين تحت رعاية الشبكة.

38- وعلى مدار عام 2022، وفي إطار مبادرة تعزيز الإجراءات وتدبير التصدي العابرة للحدود الإقليمية الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين (STARSOM)، نظم المكتب ويسر سبعة اجتماعات تنفيذية بين المحققين ومسؤولي الهجرة والمدعين العامين من البلدان الواقعة على طول الدرب العابر للأقاليم لتهريب المهاجرين من جنوب آسيا إلى أمريكا الشمالية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وخلال الاجتماعات، تبادل المشاركون المعلومات عن الاتجاهات والأنماط في تهريب المهاجرين، وعززوا تعاونهم في مجال التحقيقات.

39- وأعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما، موجزاً سياساتياً بشأن المناخ والجريمة والاستغلال: الروابط الجنسانية بين المخاطر المتصلة بالمناخ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بعنوان *Climate, Crime and Exploitation: The Gendered Links between Climate-related Risk, Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants*، يُسلّم فيه بأن هشاشة البيئات الطبيعية والعواقب السلبية لتغير المناخ تدفع الناس في جميع أنحاء العالم على نحو متزايد إلى الانتقال من الأقاليم وعبرها، وأن ثمة روابط معقدة بين أنماط الهجرة تلك وشكلي الجريمة.

40- وفي عام 2022، نفذت الشبكة النسائية لمناصرات المساواة بين الجنسين في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التابعة للمبادرة أنشطة مختلفة متوخاة في خريطة الطريق التي وضعتها من أجل العمل، بما في ذلك ورشة عمل تتناول إعادة الإدماج المستدام لضحايا الاتجار والمهاجرين الذين يعانون من أوضاع هشة. وعقدت الشبكة أيضا اجتماعها العام السنوي الثاني، الذي ناقش فيه المشاركون التطورات والتحديات في البلدان الشريكة، ولا سيما البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك أفغانستان.

4- بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة

41- كجزء من عملية داخلية لإعادة هيكلة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، اعتبارا من 1 نيسان/أبريل 2022، أنشئ القسم المعني بالاتجار بالأسلحة النارية كقسم جديد داخل الفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع. وقدم المكتب دعما تشريعيًا مصمما خصيصا إلى 25 بلدا، واستحدث نظاما متكاملًا لتسجيل الأسلحة النارية، هو "goIFAR"، وهو تطبيق حاسوبي لحفظ السجلات يمكن للدول الاستفادة منه كسجل للأسلحة النارية لتتقّب الأسلحة النارية طوال دورة حياتها. وفي السنغال، حيث سيجري تجريب البرمجية، عقد المكتب حلقة عمل مع السلطات ذات الصلة في مجال تحديد الأسلحة لتكييف السجل مع الاحتياجات الوطنية.

42- وقدم المكتب أيضا الدعم إلى باراغواي في مجال تعزيز القدرة الوطنية على وسم الأسلحة النارية، ووفر آلات وسم وما يتصل بذلك من تدريب. وإضافة إلى ذلك، دعم المكتب السلطات الوطنية في النيجر في وسم أكثر من 500 6 قطعة سلاح في المخزونات الوطنية، مما رفع العدد الإجمالي للأسلحة الموسومة في المنطقة دون الإقليمية بدعم من المكتب إلى أكثر من 90 000 قطعة سلاح. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر، قدم المكتب الدعم لإنشاء مرافق تخزين من أجل الإدارة الآمنة والمأمونة للأسلحة والذخائر المضبوطة والمسترجعة والمسلّمة. وفي النيجر، قدم المكتب دعما إلى المرحلة الثانية من حملة للتوعية بالأسلحة النارية وجمعها، أسفرت عن جمع أكثر من 500 قطعة سلاح ناري، مما رفع العدد الإجمالي للأسلحة المجموعة في البلد بدعم من المكتب إلى أكثر من 1 300 قطعة.

43- ووفر المكتب التدريب لنحو 600 ممارس في 20 دولة عضوا على الاضطلاع بأنشطة تتعلق بالكشف عن الاتجار بالأسلحة النارية والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه قضائيا والفصل في قضاياهم. ووضع المكتب أيضا مبادئ توجيهية للتحقيق في الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة وملاحقة مرتكبي ذلك قضائيا. وفي غرب البلقان، حدد المكتب الاتجار بالأسلحة النارية عن طريق الخدمات البريدية وخدمات التوصيل السريع كمسألة ذات أولوية، ودرب سلطات الجمارك وخدمات البريد على تحليل صور الأشعة السينية من أجل كشف الأسلحة النارية، وخصوصا أجزائها ومكوناتها وذخيرتها، في الطرود.

44- وشجع المكتب على التبادلات المنتظمة بين الممارسين في مجال مراقبة الأسلحة النارية والعدالة الجنائية، ونظم اجتماعين إقليميين للممارسين من 12 بلدا في غرب ووسط أفريقيا و16 بلدا في أمريكا اللاتينية. وفي إطار جماعة الممارسين المعنيين بمكافحة الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة، نُظِم اجتماع إقليمي في آسيا الوسطى، أتاح للمشاركين منبرا لتبادل المعلومات حول حالات الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة ومناقشتها وتحليلها.

45- وأطلق المكتب، في سياق مبادرته لرصد تدفقات الأسلحة غير المشروعة، الجولة الخامسة لجمع البيانات المتعلقة بالأسلحة النارية المضبوطة والمتاجر بها والقطع المرتبطة بها في إطار الجهود الرامية إلى رصد تحقيق الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة. وبغية تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتحليل تلك البيانات المتعلقة بالمضبوطات بصورة منهجية، بما في ذلك لأغراض التحقيق، نظم المكتب حلقات عمل في 10 بلدان، حضرها ما مجموعه 135 مشاركا.

دال - إقامة شبكات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

1- شبكات أجهزة إنفاذ القانون

46- ينشط برنامج مراقبة الحاويات حاليا في أكثر من 70 دولة عضوا، حيث أنشئ أكثر من 130 وحدة من وحدات مراقبة الموانئ ووحدات مراقبة الشحن الجوي. ويُقدَّر أكثر من 300 نشاط تدريبي في إطار البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد منها أكثر من 4 400 مسؤول. وضبطت الوحدات المذكورة أعلاه أكثر من 275 طنا متريا من الكوكايين، إضافة إلى مجموعة من السلع غير المشروعة الأخرى.

47- وواصل برنامج التخاطب بين المطارات (AIRCOP)، الذي ينفذه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، تنفيذ أنشطة في أكثر من 40 دولة عضوا، بوسائل منها تشغيل أكثر من 30 فرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات، وهي وحدات مشتركة بين الوكالات مدربة ومجهزة لمكافحة جميع أشكال الاتجار في المطارات، وتتمتع بسلطة تفتيش المسافرين والبضائع والبريد.

48- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهل برنامج التخاطب بين المطارات تشغيل 11 فرقة عمل جديدة، وهي حاليا في مراحل مختلفة من التطوير في البلدان التالية: البوسنة والهرسك، وترينيداد وتوباغو، وصربيا، وكوبا، وكوستاريكا، والنيجر (فرقة العمل الثانية في أغاديز). ومن خلال اعتراض المسافرين الذين يمثلون خطرا كبيرا وضبطيات البضائع والبريد، ضبطت فرق عمل التخاطب بين المطارات أكثر من 1,2 طن من المخدرات والأدوية المزيفة، وما يقرب من مليوني دولار من العملات غير المعلن عنها، وأنواعا مختلفة من الذخائر والأسلحة، وسلعا محمية بموجب اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. واستحدث برنامج التخاطب بين المطارات عنصرا تدريبيا مخصصا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إنفاذ القانون، من خلال نشر نميطة جديدة للتعليم الإلكتروني والعديد من الأنشطة التدريبية.

49- ويسر المكتب، من خلال برنامجه العالمي المعني بتعطيل الشبكات الإجرامية، تسعة منتديات للتحقيق عبر الإقليمي، جرى خلالها تبادل المعلومات عن 62 عملية ضبط مخدرات، وجرى وضع وتعزيز تدابير للتحقيق بعد الضبط. واعتبارا من عام 2022، دعم البرنامج ما مجموعه 26 منتدى تحقيق عبر إقليمي، بوسائل منها تبادل المعلومات في 201 قضية تتعلق بالمخدرات.

2- شبكات الأجهزة القضائية

50- في عام 2022، تدخلت جهات الاتصال التابعة لشبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز في ما مجموعه 10 مسائل تتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة أو تسليم المطلوبين لدى دول في مناطق أخرى. ويسرت الشبكة المشاورات والمفاوضات بشأن المعاهدات الثنائية بين دولتين من أعضائها ودول أخرى.

51- ونظمت أمانة الشبكة ثماني فعاليات تهدف إلى بناء القدرات أو الربط الشبكي واجتماعا افتراضيا مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) في 31 آذار/مارس 2022 لمناقشة سبل تعزيز التعاون القضائي بين أعضاء الشبكتين. وعُقدت حلقة دراسية إقليمية حول التحقيقات في الجرائم السيبرانية في أستانا في الفترة من 22 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

52- وفي 17 و18 آذار/مارس 2022، عقدت شبكة التعاون القضائي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز حلقة عمل إقليمية عقدت بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت عن الاتجار بالنساء في تبليسي، مما أدى إلى اعتماد "توصيات تبليسي" التي تدعو إلى إنشاء فريق استشاري/عامل إقليمي من جهات الاتصال لتتسق العمل ضد الاتجار بالأشخاص. ونُظمت يومي 19 و20 تموز/يوليه 2022 حلقة عمل بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الاتجار بالأشخاص بالاشتراك مع المكتب البرنامجي في تركمانستان التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة،

والمكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ونشاط الهجرة الآمنة في آسيا الوسطى التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

53- وواصل المكتب التنسيق مع شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا، التي توسعت من 12 إلى 14 بلدا عضوا. وروج المكتب للشبكة داخل جنوب شرق آسيا وخارجها، واشترى خدمات الترجمة الآلية، ويسر إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين وإحالتها ومتابعتها. ونفذ المكتب أنشطة لبناء القدرات بناءً على طلب البلدان الأعضاء في الشبكة فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين، وتبادل الأدلة الإلكترونية عبر الحدود، والفساد، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والجرائم التي تضر البيئة.

54- وفي تموز/يوليه 2022، عقدت أمانتا شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة ولجنة رؤساء أجهزة الشرطة في غرب أفريقيا اجتماعا تنسيقيا في أبيدجان، كوت ديفوار، أسفر عن توقيع مذكرة تفاهم من قبل 15 عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتشاد وموريتانيا. وفي 7 تموز/يوليه 2022، أطلق الفريق العامل المعني بالمنتجات الطبية المغشوشة التابع للشبكة في أبيدجان عقب الاجتماع.

55- ويمثل برنامج تدريب المدربين أحد ركائز عمل شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة. وقد استحدثت هذه المبادرة مجمعا للخبراء المعنيين بالمنطقة والقادرين على توعية أقرانهم بالحاجة إلى إقامة تعاون دولي فعال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استفاد 42 من القضاة والمدعين العامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون من 11 بلدا في المنطقة دون الإقليمية من ذلك التدريب في داكار.

56- وعقد الاجتماع العام الحادي عشر لشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة في لومي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وضم خبراء من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والبرنامج العالمي المعني بتعطيل الشبكات الإجرامية، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. وأدت المناقشات إلى إنشاء الفريق العامل التابع للشبكة المعني بالمسائل المتصلة بالجريمة البحرية.

57- وفي عام 2022، يُسَرَت 89 حالة مساعدة قانونية متبادلة داخل منطقة غرب أفريقيا وعلى المستوى العالمي.

58- وواصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الجريمة البحرية، دعم الشبكات القضائية تحت رعاية شبكات المدعين العامين التابعة لمنندى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية والمنندى الكاريبي المعني بالجريمة البحرية وغيرهما من المنابر الإقليمية، من أجل تيسير التعاون والتبادل بين المدعين العامين الذين يتناولون قضايا الجريمة البحرية.

هـ - أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التصدي لأشكال الجريمة الجديدة والمستجدة

59- قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم إلى الدول الأعضاء في تعزيز تدابير التصدي للجرائم التي تضر بالبيئة، من خلال تدريب أكثر من 4 000 من موظفي العدالة الجنائية ودعم أكثر من 150 تحقيقا. وبالتعاون مع برنامج التخاطب بين المطارات، استحدث البرنامج العالمي المعني بالجرائم التي تضر بالبيئة والمناخ عنصرا تدريبيا حول الاتجار بالمعادن عن طريق الجو، لفائدة فرق العمل التابعة لبرنامج التخاطب بين المطارات في غرب ووسط أفريقيا.

60- وقدم المكتب، من خلال برنامجه العالمي لتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة: من النظرية إلى الممارسة، وإضافة إلى إصدار دليلين تشريعيين، مساعدة تقنية إلى 22 ولاية قضائية عن طريق تدريب واضعي التشريعات

ومقرري السياسات وموظفي العدالة الجنائية على وضع تدابير معيارية قوية للتصدي للجرائم التي تضر بالبيئة. وقدم المكتب الدعم إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكوت ديفوار في استعراض تشريعاتهما الوطنية المتعلقة بجرائم الأحياء البرية.

61- وتعاون المكتب مع الإنترنت على تنفيذ برنامج المساعدة على إنفاذ القانون للحد من إزالة الغابات المدارية، الذي يركز على مكافحة الإزالة غير المشروعة للغابات والجرائم ذات الصلة، وذلك من خلال التعاون مع المدعين العامين والمجتمع المدني وفي إطار برامج متعددة ينفذها المكتب.

62- ووفر المكتب، من خلال برنامجه لمراقبة الحاويات وبرنامجه العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، التدريب المتخصص في مجال الكشف عن الاتجار بالنفايات البلاستيكية والخطرة، والاتجار بالأخشاب، والجرائم المرتكبة في قطاع مصائد الأسماك.

63- وقدم المكتب أيضا الدعم إلى الدول الأعضاء في تعزيز قدرتها على مكافحة الاتجار بالمنتجات الطبية المغشوشة والتخفيف من المخاطر التي تشكلها هذه المنتجات على الصحة العامة، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والإنترنت.

64- وفي عام 2022، قام البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية بتدريب وتوجيه 122 محققا ومدعيا عاما في وحدة الادعاء العام المعنية بالجرائم السيبرانية في بيرو، وإنشاء وتجهيز أول مختبر للاستدلال الرقمي الجنائي في إطار الوحدة وتدريب موظفيه. وقدم البرنامج دعما إلى الشرطة الملكية الماليزية في إنشاء أول مختبر لتحليل العملات المشفرة في جنوب شرق آسيا. كما دخل في شراكة مع المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين لتيسير وصول وحدات إنفاذ القانون في بنما والسلفادور وغانا وكوستاريكا والمغرب ونيجيريا وهندوراس إلى أداة إدارة الحالات التابعة للمركز الوطني الأمريكي المعني بالأطفال المفقودين والمستغلين واستخدامها.

65- ونشر البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، بالتعاون مع قسم المختبر والشؤون العلمية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، منشورا عن الاتجار عبر الإنترنت بالمخدرات الاصطناعية والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بعنوان *"The online trafficking of synthetic drugs and synthetic opioids in Latin America and the Caribbean"*، في إطار الاستراتيجية المتعلقة بالمؤثرات الأفيونية.

ثالثا - الفساد

ألف - مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

1- متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد

66- قدم المكتب الدعم إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد وهيئاته الفرعية، ونفذ عملية متابعة الدورة الاستثنائية الأولى على الإطلاق للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد المعقودة في عام 2021. وعُقد في فيينا من 5 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2022 اجتماع بين الدورات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، وتحديد الإعلان السياسي بعنوان "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي" (قرار الجمعية العامة دا-1/32). وأنشأ المكتب مستودعا يضم جميع المساهمات المقدمة على أساس طوعي من الدول الأطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية والإعلان السياسي، وهو متاح على البوابة الإلكترونية للأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك").

2- آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

67- عقد فريق استعراض التنفيذ دورته الثالثة عشرة ودورتيه الثالثة عشرة المستألفتين الأولى والثانية في فيينا في الفترة من 13 إلى 17 حزيران/يونيه، ويومي 8 و9 أيلول/سبتمبر، ومن 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، على التوالي. ونظر الفريق في جملة أمور، منها حالة تنفيذ الاتفاقية، وأداء آلية استعراض التنفيذ، والمساعدة التقنية، والمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية. ووفقا لقرار المؤتمر 6/4، عُقدت جلسة إحاطة إعلامية، برئاسة نائب رئيس المؤتمر، للمنظمات غير الحكومية على هامش الدورة الثالثة عشرة لفريق استعراض التنفيذ.

68- وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة خدمات تقنية وموضوعية لتيسير كفاءة عمل آلية استعراض التنفيذ في عام 2022، ووفر التدريب والمساعدة إلى الخبراء الحكوميين من الدول الأطراف المستعرضة والدول المستعرضة، ودعم الاستعراضات القطرية، وإعداد تقارير مواضيعية عن اتجاهات التنفيذ والاحتياجات ذات الصلة من المساعدة التقنية التي حددت أثناء الاستعراضات.

69- وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان قد أُكمل ونُشر ما مجموعه 174 خلاصة وافية للتقارير القطرية المنجزة في إطار الدورة الأولى و66 خلاصة وافية في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ. وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا المساعدة التقنية استجابةً للملاحظات المنبثقة عن الاستعراضات، بسبل منها صياغة خطط عمل، وإعداد استراتيجيات وتشريعات لمكافحة الفساد، وبناء القدرات وأنشطة مخصصة أخرى. وأثناء عملية الاستعراض، دعم المكتب دولتين طرفين في استكمال قوائم التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها.

70- ومنذ عام 2010، ورد ما مجموعه 18 443 200 دولار من التبرعات دعما لأنشطة آلية استعراض التنفيذ. وقدمت 56 دولة طرفا مساهمات عينية لتشغيل الآلية.

3- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

71- عُقد الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في فيينا في الفترة من 15 إلى 17 حزيران/يونيه 2022. وناقش الفريق التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية، وكذلك التحديات والممارسات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد.

4- الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

72- عُقد الاجتماع السادس عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات في فيينا في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتماشيا مع قراري المؤتمر 2/9 و7/9، ناقش الفريق العامل الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بالملكية النفعية وكيف يمكنها أن تعزز وتيسر استرداد عائدات الجريمة وإعادتها بفعالية، مع مراعاة المادة 63 من الاتفاقية. وناقش الفريق أيضا التحديات والممارسات الجيدة في جمع المعلومات عن إعادة الموجودات على الصعيد الدولي.

5- اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

73- عُقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الحادي عشر المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية في فيينا في الفترة من 7 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ونوقشت في الاجتماع مسألة تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية، بما في ذلك الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بالتعاون الدولي على مكافحة الفساد في أوقات الطوارئ والتصدي للأزمات والتعافي منها.

باء - تشجيع التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها

1- الأدوات وتكوين المعارف

74- وضع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ونشر أدلة إرشادية وكتيبات ومنشورات أخرى. وقُدمت نسخة مسبقة من منشور يحلل إعادة الموجودات كوثيقة معلومات أساسية خلال اجتماع الخبراء الدولي المعني بإعادة الموجودات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي عُقد في نيروبي يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

75- وتحت مظلة الشبكة العالمية لنزاهة القضاء، نشر المكتب تقريراً عن استكشاف الروابط بين رفاه القضاء ونزاهته، بعنوان *Exploring Linkages between Judicial Well-Being and Judicial Integrity*، استند إلى دراسة استقصائية عالمية أجرتها الشبكة.

76- وساهم المكتب في أعمال الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، الذي أصدر مبادئ رفيعة المستوى بشأن تعزيز دور مراجعة الحسابات في التصدي للفساد، وخلاصة وافية للممارسات الجيدة فيما يتعلق بالمشاركة العامة والتتقيف في مجال مكافحة الفساد، وخلاصة وافية للممارسات الجيدة المتعلقة بالأطر التنظيمية والتدابير الإشرافية للمهنيين القانونيين للتخفيف من مخاطر غسل الأموال المتصلة بالفساد، إلى جانب تقريره عن المساءلة لعام 2022، بعنوان *Accountability Report 2022*.

77- ومن أجل تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية وزيادة التعاون بين سلطات مراجعة الحسابات وسلطات مكافحة الفساد، نشر المكتب دليلاً عملياً بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد في منع الفساد ومكافحته، بعنوان *Enhancing Collaboration between Supreme Audit Institutions and Anti-Corruption Bodies in Preventing and Fighting Corruption: A Practical Guide*. وصدر الدليل، الذي أُعد بالتعاون مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، في المؤتمر الدولي الرابع والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

78- ووُسِّع في عام 2022 نطاق بوابة تراك الإلكترونية، وهي بمثابة مستودع لموارد مكافحة الفساد وتضم مكتبة قانونية تتألف في المقام الأول من التشريعات المجموعة من خلال آلية استعراض التنفيذ، ومجموعة متنوعة من الموارد مرتبة حسب فصول الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، وهي تضم الآن قاعدة بيانات للمنشورات المتعلقة بنوع الجنس.

2- تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

79- قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وقدم المكتب المساعدة التقنية، بما في ذلك من خلال مستشاريه في مجال مكافحة الفساد، إلى 92 دولة طرفاً بدعم صياغة القوانين والاستراتيجيات والسياسات ومدونات قواعد السلوك في مجال مكافحة الفساد؛ وتقديم المساعدة في تحليل وتدعيم نظم إقرارات الذمة المالية؛ ودعم منع الفساد في القطاع الخاص؛ وتنظيم حلقات عمل بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، والتعاون الدولي، وبناء القدرات في التحقيقات الجنائية والمالية لمكافحة الفساد.

80- وأوفد المكتب خبراء ومستشارين من أجل التجاوب بفعالية أكبر التزايد المستمر في عدد طلبات المساعدة التقنية. وأتاح إنشاء مراكز إقليمية لمكافحة الفساد تتألف من أفرقة من الخبراء ذوي الخبرة في تنسيق طلبات المساعدة التقنية والاستجابة لها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في بلدان ومناطق منها المكسيك وأمريكا الوسطى

والجنوبية والكاربي وأفريقيا، للمكتب دعم التعجيل بتنفيذ الاتفاقية على نحو أقرب إلى موقع تقديم الخدمات، وعزز التعاون دون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعُين خبراء ومستشارون ذوو مسؤوليات إقليمية للعمل في فيجي (للمحيط الهادئ)، وكينيا (لشرق أفريقيا)، والسنغال (لغرب ووسط أفريقيا)، وصربيا (لجنوب شرق أوروبا)، وجنوب أفريقيا (للجنوب الأفريقي)، وتايلند (لجنوب وجنوب شرق آسيا)، وأوزبكستان (لآسيا الوسطى). وعُين خبراء ومستشارون فُطريون للعمل في إكوادور وإندونيسيا وبنابوا غينيا الجديدة وباراغواي وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والفلبين وكولومبيا وهندوراس.

81- وعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع الدول في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية والمكسيك وغرب البلقان على تنفيذ التوصيات ذات الأولوية من خلال المنصات الإقليمية التي أنشئت لتسريع تنفيذ أحكام الاتفاقية. وأطلقت منصة سادسة لمكافحة الفساد تغطي ستة بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

82- وشجع المكتب التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا، ودعم جهود البلدان في تلك المنطقة في مكافحة الفساد وغيره من الجرائم الخطيرة. وفي آب/أغسطس 2022، جمع مؤتمر إقليمي في بانكوك أكثر من 200 مسؤول من 12 بلداً، بمن فيهم رؤساء وكالات مكافحة الفساد وسلطات إنفاذ القانون والأدعاء ووحدات الاستخبارات المالية والسلطات المركزية. وقُدمت التوصيات المعتمدة في المؤتمر إلى اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الحادي عشر المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية.

83- ودعم المكتب جهود الدول الرامية إلى التصدي للفساد في القطاع الصحي، وخصوصاً فيما يتعلق بتقييم مخاطر الفساد وإدارتها، وحماية المبلغين عن المخالفات، والشفافية في المشتريات العمومية. وقُدمت المساعدة إلى إكوادور والبرازيل وتيمور - ليشتي وجنوب أفريقيا وغانا وكولومبيا والمكسيك.

التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها

84- عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع الدول على بناء القدرات في نظم العدالة الجنائية لديها، بوسائل منها توفير التدريب للمحققين والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون بشأن النزاهة في إنفاذ القوانين والتحقيقات المتعلقة بالفساد (بما في ذلك استخدام المعلومات المفتوحة المصدر لدعم تلك التحقيقات) والتحقيقات المالية وأساليب التحري الخاصة. وعُقدت فعاليات تدريبية إقليمية وخاصة بالدول في الأرجنتين وإكوادور ودولة فلسطين وقطر وهندوراس.

85- ودعم المكتب البلدان في جنوب شرق آسيا لبناء قدراتها في مجال التحقيق في جرائم الفساد والجرائم المالية. ونُظمت أحداث تدريبية مصممة خصيصاً لسلطات مكافحة الفساد في بلدان منها بابوا غينيا الجديدة وتيمور-ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفيت نام.

86- وفي كانون الثاني/يناير 2022، قُدِّمَ تدريب على المستوى الوطني لجنوب السودان بشأن التحقيقات المالية.

87- وفي الجنوب الأفريقي، دعم المكتب البلدان في تعزيز التعاون بين الوكالات في التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيه قضائياً. وعُقدت عدة حلقات عمل في جنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وناميبيا.

نزاهة القضاء

88- اضطلعت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء بدور رائد في تعزيز تبادل الخبرات بين القضاة والأجهزة القضائية وبوصفها منصة للأقران لمناقشة التحديات والتصدي لها. وفي آذار/مارس 2022، نظمت الشبكة أنشطة توعية مختلفة بشأن اليوم الدولي الأول على الإطلاق للقاضيات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في سلك القضاء. وفي نيسان/أبريل 2022، نشرت نتائج دراسة استقصائية عالمية أجرتها الشبكة في تقرير بشأن استكشاف الروابط بين رفاه القضاء ونزاهته، بعنوان Exploring Linkages between Judicial Well-being and Judicial Integrity، سلط الضوء على تجارب القضاة واحتياجاتهم من حيث الرفاه البدني والعقلي فيما يتعلق بواجباتهم القضائية. وواصلت الشبكة نشر منتجاتها وأدواتها المعرفية المواضيعية، بما في ذلك مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي، وورقة تتناول مسائل نزاهة القضاء المتصلة بنوع الجنس، ودليل بشأن وضع مدونات لقواعد سلوك القضاة، ومجموعة أدوات تدريبية في مجال أخلاقيات القضاء. وأثرت الشبكة موقعها الشبكي (www.unodc.org/ji) بمحتوى جديد، بما في ذلك مقالات رأي وتسجيلات لحظات دراسية شبكية وغير ذلك من الموارد المواضيعية. وأفادت أدواتها التدريبية في مجال أخلاقيات القضاء الهيئات القضائية في جميع أنحاء العالم مع بدء تنفيذ أنشطة التدريب الوطنية في مجال الأخلاقيات. وحتى شباط/فبراير 2023، كانت أكثر من 70 ولاية قضائية على الصعيد العالمي قد أصبحت "مواقع تدريب" فيما يتعلق بتطبيق مجموعة الأدوات التدريبية في مجال أخلاقيات القضاء. وفي عام 2022، وتحت مظلة الشبكة، دعم المكتب توفير التدريب بشأن نزاهة القضاء في إسبانيا وإكوادور وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وتايلند وكولومبيا وبيرو ومنطقة الكاريبي.

منع الفساد

89- قدم المكتب دعماً تشريعياً من أجل إعداد 11 صكاً تنظيمياً و7 سياسات في 17 بلداً، تشمل حماية المبلغين عن المخالفات، والنزاهة في القطاع العام، وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد. كما ساعد المكتب مالي في إدراج تدابير مكافحة الفساد في خطة عملها من أجل الوقاية من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتصدي لها. وإضافةً إلى ذلك، قدم المساعدة إلى إكوادور وبابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجامايكا وجزر سليمان وجزر كوك وساموا وشيلي وفانواتو وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو وهندوراس في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وقدم الدعم إلى بوتسوانا وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب أفريقيا وكولومبيا وهندوراس في جهودها الرامية إلى وضع نظم تتعلق بمنع تضارب المصالح وتقديم إقرارات الذمة المالية.

90- وقدم المكتب الدعم إلى الدول الأطراف في وضع تدابير لتعزيز شفافية الخدمة العمومية وفي تعزيز حماية الأشخاص المبلغين، بسبل منها المنصات الإقليمية التي أنشئت لتسريع تنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة الفساد. وفي آذار/مارس 2022، أدرجت منصة أمريكا الجنوبية والمكسيك النوع الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات كمجالين مواضيعيين شاملين. وعممت منصة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مراعاة المنظور الجنساني لأول مرة في جميع أجزاء خطة عملها، مشيرةً إلى التدابير والجهود الخاصة بنوع الجنس التي يتعين اتخاذها في المجالات المواضيعية المتفق عليها، وهي استرداد الموجودات، والتحقيقات المالية، ونظم النزاهة، ونظم حماية المبلغين عن المخالفات.

91- ونُظمت حلقة عمل إقليمية بشأن الاشتراء العمومي لفائدة المنصة الإقليمية في شرق أفريقيا، ونُظمت حلقة عمل إقليمية بشأن حماية المبلغين عن المخالفات والاشتراء العمومي في الجنوب الأفريقي.

92- وقدم المكتب مساعدة تقنية إلى البلدان المشاركة في المنصة الإقليمية للجنوب الأفريقي فيما يتعلق بإقرارات الذمة المالية وتضارب المصالح في الاشتراء العمومي. كما شجع على استخدام تكنولوجيات المعلومات

وأدوات الرقمنة في مكافحة الفساد، وواصل العمل بشكل وثيق مع شراكة التعاقد المفتوح (Open Contracting Partnership). ووُسع نطاق تعاون المكتب مع الشراكة من أجل دعم أنشطة المساعدة التقنية والإرشاد لفائدة 22 بلدا فيما يتعلق بالتعاقد المفتوح وشفافية الاشتراء العمومي، بما في ذلك سبل تحسين نوعية البيانات ونشر بيانات الاشتراء في شكل يسهل الوصول إليه من أجل تيسير الرصد الخارجي. وعُقدت في شيلي حلقات عمل بشأن الشفافية وإدارة البيانات، وعُقدت في باراغواي حلقات عمل بشأن الشفافية وإدارة البيانات ومراعاة مبدأ القيمة مقابل المال في الاشتراء العمومي. وفي الفلبين، دعم المكتب حلقة عمل بشأن التحقق تهدف إلى تجريب الرقمنة المقبلة للاستثمارات المنقحة لتخطيط الاشتراء ورصده.

93- ودعم المكتب تطوير أدوات خاصة بشفافية بيانات الملكية النفعية والتحقق، وأطلق شراكة تنفيذية جديدة مع منظمة الملكية الشفافة "Open Ownership" للنهوض بهذا العمل. وأدى الدعم المستمر المقدم إلى لجنة الأوراق المالية والبورصة في الفلبين من أجل زيادة الامتثال لمتطلبات الكشف عن الملكية النفعية إلى امتثال أكثر من 50 في المائة من الشركات. وأدت حلقة عمل بشأن الكيفية التي قد تستخدم بها مختلف السلطات العمومية معلومات الملكية النفعية إلى أن توفّع سبع وكالات جديدة اتفاقات لتبادل البيانات من أجل الحصول على معلومات عن الملكية النفعية تحتفظ بها لجنة الأوراق المالية والبورصة. وبالتعاون مع منظمة الملكية الشفافة ومركز مكافحة الفساد في الكومنولث الأفريقي في بوتسوانا وشراكة التعاقد المفتوح، عُقدت ورشة عمل إقليمية لمدة ثلاثة أيام حول النهوض بإجراءات مكافحة الفساد من خلال شفافية الملكية النفعية في عمليات الاشتراء العمومي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لفائدة 20 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي إندونيسيا، أفضى حوار بين القطاعين العام والخاص بشأن الملكية النفعية والشفافية حضره ممثلون عن الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع المدني إلى إعداد وثيقة ختامية تتضمن توصيات لتحسين الإطار الوطني لعمليات الكشف عن الملكية النفعية.

94- وعزز المكتب التعاون بين سلطات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة. وفي أيلول/سبتمبر 2022، عُقدت أول حلقة من سلسلة حلقات عمل تدريبية في المكسيك بمشاركة سلطات مكافحة الفساد والرقابة المالية في 20 بلدا في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونُظم هذا الحدث بالشراكة مع منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

95- وأدمج المكتب جهود مكافحة الفساد في عمل البرنامج العالمي المعني بالجرائم التي تضرر بالبيئة والمناخ، بوسائل منها تقديم الدعم إلى 16 سلطة مسؤولة عن إدارة موارد الأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك في تسعة بلدان (أوغندا وتايلاند وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغانا وكينيا وملاوي وموزامبيق ونيجيريا)، ولا سيما فيما يتعلق بمخاطر الفساد وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من المخاطر.

96- وعمل المكتب، من خلال برنامجه المتعلق بحماية الرياضة من الفساد والجريمة، وهو جزء لا يتجزأ من البرنامج العالمي لمكافحة الفساد، عن كثب مع اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) والإنتربول ومجلس أوروبا والاتحاد العالمي للرغبي. وفي عام 2022، نظم المكتب أو دعم أكثر من 60 نشاطا بهدف تعزيز قدرات سلطات العدالة الجنائية والمنظمات الرياضية من أجل التصدي للفساد في مجال الرياضة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بمشاركة أكثر من 200 1 مستفيد من 140 دولة طرفا. ووفقا لمذكرة تفاهم موقعة في عام 2020، دخل المكتب في شراكة مع الفيفا في تنفيذ برنامج الفيفا العالمي للنزاهة. وبحلول حزيران/يونيه 2022، كان أكثر من 400 مسؤول عن العدالة الجنائية والنزاهة من 211 اتحادا لكرة القدم تابعيا للفيفا في أكثر من 150 بلدا قد استفادوا من البرنامج. وساهم المكتب أيضا في عمل فرقة العمل المعنية بالنزاهة في إطار بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 التي نظمتها الفيفا، وهي الفرقة التي أنشئت لرصد جميع المباريات أثناء البطولة والكشف عن حالات التلاعب بالمباريات وغيرها من المشاكل المتعلقة بالنزاهة.

97- وعُقدت اجتماعات خبراء لاستعراض مشروع الدليل الذي اشترك في إعداده المكتب المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الأولمبية الدولية والإنتربول بشأن التحقيق الفعال في التلاعب بالمسابقات وورقة المناصرة التي أعدها المكتب بشأن الجريمة والفساد والمخالفات في انتقال لاعبي كرة القدم وغيرهم من الرياضيين، التي نُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وشارك المكتب في تنظيم أربعة اجتماعات للشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة أو ساهم فيها، وشارك في الاجتماع نصف السنوي لـ "مشروع ستاديا" التابع للإنتربول بشأن النُهج الدولية لتأمين الأحداث الرياضية الكبرى.

98- وعزز المكتب النزاهة في القطاع الخاص من خلال تشجيع العمل الجماعي في إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وباكستان والبرازيل والسودان والعراق وكولومبيا وكينيا وليبيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية وميانمار. وفي ميانمار، عمل المكتب مع القطاع الخاص ورباطات الأعمال التجارية على تعزيز التدابير الداخلية التي تنفذها شركات لمنع الفساد ومكافحته. وفي كولومبيا، جمع المكتب بين القطاعين العام والخاص لمنع الفساد في قطاعي الطاقة والرعاية الصحية من خلال إجراء تقييمات للمخاطر القطاعية ووضع توصيات مشتركة في مجال السياسات. وفي باكستان وكينيا والمكسيك، زاد المكتب التعاون بين القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية بترويج تنقيف موظفي القطاع الخاص في مجال مكافحة الفساد، ووضع مواد تدريبية، وتيسير محاضرات يلقيها ممثلو الأعمال التجارية كضيوف، ووضع برنامج لسفراء الأخلاقيات لفائدة الطلاب.

99- وكثّف المكتب تعاونه مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وشاركت المديرية التنفيذية في اجتماعين لـ "الأوصياء" الأربعة على الاتفاق العالمي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أطلق المكتب والميثاق العالمي سلسلة مشتركة من الحلقات الدراسية الشبكية العالمية لتعزيز المعرفة بتدابير مكافحة الفساد في القطاع الخاص وتبادل الممارسات الجيدة. وساهم المكتب في استعراض وتعزيز الآلية المصممة لتمكين المشاركين من قطاع الأعمال في الاتفاق العالمي من الإبلاغ عن تنفيذ المبدأ العاشر من الاتفاق، وهو "مكافحة الفساد". وسوف يبدأ العمل بالآلية الجديدة في عام 2023. واجتذبت "مكافحة الفساد"، وهي أداة تفاعلية للتعليم الإلكتروني موجهة إلى القطاع الخاص طورها المكتب والاتفاق العالمي وهي متاحة بـ 31 لغة، أكثر من 360 000 مستخدم فريد عبر الإنترنت بحلول نهاية عام 2022. وأسهم المكتب في مبادرات مكافحة الفساد الأخرى في القطاع الخاص، بما في ذلك التحالف من أجل النزاهة، وفرقة العمل المعنية بالنزاهة والامتثال التابعة لمجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية، ومبادرة Blue Company (الشركة الزرقاء)، ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي.

الشباب والتعليم والمجتمع المدني

100- في عام 2022، بلغ عدد المستفيدين من مبادرة المكتب العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (مبادرة "غريس") ما يقرب من 1 200 مستفيد، بما في ذلك مهنيون عاملون في مجال مكافحة الفساد وشباب ومعلمون ومنظمات مجتمع مدني.

101- ونظم المكتب سلسلة من حلقات العمل التدريبية لفائدة 54 أكاديميا من 40 مؤسسة للتعليم العالي في أفريقيا. وفي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2022، نظم المكتب، بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، دورتين صيفيتين عبر الإنترنت لمكافحة الفساد لفائدة 90 طالبا وشابا من 46 بلدا في شرق أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

102- وفي أيلول/سبتمبر 2022، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة النسخة الثانية من مسابقة هاكاثون للشباب من أجل مكافحة الفساد تحت اسم Coding4Integrity. وجمع الحدث 43 من شباب مطوري البرمجيات من البرازيل والمكسيك. واستهدف الحل الفائز استخدام التكنولوجيا لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إنشاء نظم للإبلاغ عن المخالفات تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل منع الفساد وكشفه.

103- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، دعم المكتب حكومة اليابان في تنظيم المنتدى العالمي الثاني للشباب من أجل ثقافة قائمة على احترام القانون، حول موضوع "دور الشباب في إقامة مجتمع متنوع وجامع". وشارك في المناقشات نحو 100 شاب من أكثر من 50 بلدا. وقُدمت توصياتهم إلى اجتماع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المعقود بين الدورات في كانون الأول/ديسمبر 2022.

التعاون الدولي واسترداد الموجودات

104- تعهد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قائمة بالسلطات المركزية المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، والمعينة وفقا للفقرة 13 من المادة 46 من اتفاقية مكافحة الفساد. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت القائمة تتضمن معلومات عن سلطات عينتها 162 دولة.

105- وكانت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، التي أنشئت في عام 2021 تحت رعاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، تضم 132 سلطة عضوا من 72 دولة حتى 1 شباط/فبراير 2023. ونفذت الشبكة حلا آمنا للاتصالات يمكن الممارسين في مجال مكافحة الفساد من تبادل المعلومات العملية، ونظمت أكثر من 65 اجتماعا ثنائيا لمناقشة التقدم المحرز في التحقيقات والملاحقات القضائية بشأن مكافحة الفساد في إطار اجتماعين عامين للشبكة عُقدا في عام 2022.

106- وفي عام 2022، عمل المكتب، من خلال مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (StAR) وبالتعاون مع البنك الدولي، مع أكثر من 15 بلدا (البيانات حتى تشرين الأول/أكتوبر 2022) من أجل تدعيم قدراتها على تتبع الموجودات التي تتطوي عليها قضايا الفساد وحجزها وتجميدها ومصادرتها وإعادتها. وشمل ذلك العمل المساعدة في اعتماد قوانين أو تعديلات جديدة تتعلق باسترداد الموجودات وفي فتح قضايا جديدة لاسترداد الموجودات، وتنظيم 15 حلقة عمل وطنية وإقليمية لبناء القدرات.

107- وأسهمت المبادرة في 32 فعالية عالمية في مجال السياسات العامة، وأصدرت منشورين جديدين، أحدهما تقرير عن توقيعات للبيع: كيف يُساء استخدام خدمات الوكالة للشركات الوهمية لإخفاء المالكين المستفيدين، وعنوانه Signatures for sale: how nominee services for shell companies are abused to conceal beneficial owners، والثاني منشور عن فرض الضرائب على الجريمة: نهج يشمل الحكومة بأكملها لمكافحة الفساد وغسل الأموال والجرائم الضريبية بعنوان Taxing Crime: A Whole-of-Government Approach to Fighting Corruption, Money Laundering, and Tax Crimes، عن فوائد التعاون بين السلطات الضريبية وأجهزة إنفاذ القانون في منع وكشف التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من التهريب الضريبي والفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات ذات الصلة.

108- وعقدت حكومتا كينيا وسويسرا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعا دوليا للخبراء بشأن إعادة الموجودات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في نيروبي يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتمثلت أهدافه في تشجيع الحوار المستمر بين الممارسين من الدول المقدمة للطلبات والدول المتلقية لها والمجتمع المدني والمنظمات الدولية؛ ودراسة الكيفية التي يمكن بها لإعادة الموجودات أن تسهم في تحقيق خطة عام 2030؛ وتمكين المشاركين من المشاركة والتعلم من أحدث التطورات، بما في ذلك حالات إعادة الموجودات الناجحة الأخيرة.

3- التعاون مع الكيانات الأخرى

109- تعاون المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على نحو وثيق على تنفيذ المشاريع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والاتفاق العالمي للأمم

المتحدة، وإدارة عمليات حفظ السلام. وعلى الصعيد العالمي، واصل المكتب العمل كرئيس مشارك لفرقة العمل العالمية المعنية بالفساد، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، من أجل تعزيز التنسيق والتشاور في إطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع سياسات مكافحة الفساد وتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ موقف الأمم المتحدة الموحد في التصدي للفساد العالمي. وقدم المكتب مدخلات موضوعية وشارك في الجلسة الافتتاحية لدورة تدريبية عبر الإنترنت مدتها خمسة أسابيع أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد في سياق خطة عام 2030. وشرع المكتب، بالشراكة مع إدارة عمليات السلام، في إعداد إرشادات عملية لفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إدماج تدابير مكافحة الفساد في عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة. ومن المتوقع أن تصدر الإرشادات العملية في عام 2023. ووفرت مشاريع مشتركة، مثل مبادرة "ستار" ومشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، الذي يُنفَّذ على نحو مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب، مساعدات تقنية وأدوات وموارد جديدة للدول الأطراف والجهات المعنية.

110- ودعم المكتب الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى تعزيز المعايير في القطاعين العام والخاص، بسبل منها الشراكة مع التحالف من أجل النزاهة، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، وفرقة العمل المعنية بالنزاهة والامتثال التابعة لمجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية، ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد التابعة لشبكة الحكم الرشيد التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في المنظمة.

111- وواصل المكتب تعاونه مع برنامج إرساء النزاهة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أجل تعزيز النزاهة وجهود مكافحة الفساد في قطاع الدفاع من خلال المشاركة في فعاليات تدريبية منتظمة تُعقد في مرافق الناتو.

رابعاً - التوصيات

112- لعل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تود أن تحت الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع التنفيذ الفعال لاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية مكافحة الفساد، وذلك بوسائل منها وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والأطر الاستراتيجية الشاملة والقائمة على الأدلة، ضمن السياق الأوسع لتعزيز سيادة القانون وتحسين هياكل الحوكمة باعتبارها من العناصر الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 16 منها، مع النظر في اتباع نهج متوازنة جنسانياً وتمكين الشباب والمجتمع المدني من المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030، بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ب) تزويد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتمويل كافٍ يمكن التنبؤ به ومستدام لتمكينه من تنفيذ العمل المنوط به في دعم العمليات الحكومية الدولية، مثل آليات استعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية مكافحة الفساد، وكذلك توطيد التعاون الدولي وتعزيز تنفيذ الصكوك المذكورة آنفاً والملاحظات والتوصيات المنبثقة من آليات استعراض التنفيذ الخاصة بها؛ ومواصلة دعم عمل المكتب في مجال بناء القدرات من أجل منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومحاربتها، والتصدي للفساد، واسترداد الموجودات القيمة المملوكة للدول، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات المستجدة التي تفرضها جائحة كوفيد-19 والتي قد يكون لها أثر دائم على تدابير التصدي للتهديدات ذات الصلة؛

(ج) التشجيع على بناء شبكات التعاون القضائي وتوطيدها، وتعزيز وظائف الأمانة لديها، والاستفادة الكاملة من شبكات إنفاذ القانون، بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الإقليمية، ومواصلة السعي الحثيث لتحسين التنسيق في هذا المجال؛ ومواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب في التصدي على وجه الخصوص للاتجار عبر الوطني بالأشخاص على طول دروب محددة، من خلال تعزيز الربط الشبكي بين السلطات المختصة؛

(د) مواصلة تنفيذ نهج شامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص عن طريق دراسة إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير مختلف جوانب تلك الجريمة؛ وتعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون على إجراء تحقيقات في الفضاء السيبراني، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وزيادة التعاون الدولي؛

(هـ) النظر في تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهج القائمة على حقوق الإنسان في تشريعاتها واستراتيجياتها وسياساتها وبرامجها ومبادراتها الأخرى ذات الصلة بالجريمة المنظمة من أجل منع تلك الجريمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية؛

(و) توصية الدول الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة على النظر في التعامل مع الجرائم التي تضر بالبيئة، في الحالات المناسبة، كجرائم خطيرة، حسب التعريف الوارد في الفقرة (ب) من المادة 2 من اتفاقية الجريمة المنظمة؛ والنظر أيضا في تعزيز تطبيق اتفاقية مكافحة الفساد، وفقا لأحكامها، من أجل القيام بفعالية بمنع أفعال الفساد المجرمة وفقا للاتفاقية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا، بما يشمل الحالات التي قد تكون فيها تلك الجرائم مرتبطة بجرائم تضر بالبيئة.